حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٦ (عدد يوليو – سبتمبر ٢٠١٨)

http://www.aafu.journals.ekb.eg

(دورية علمية محكمة)

جامعة عين شمس

كلية الآداب

مدخل لمعالجة تعدد رأي النحوي: نشأة اللغة والتدرج عند ابن جني مثالا

حسين أحمد بوعباس *

أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية في كلية الآداب – جامعة الكويت

المستخلص

تعدُّد الآراء ظاهرةٌ كبيرة في النحو العربي، ويلازمها كثيرًا أنّ النحويّ يتوقف في اختيار أحدها، فيكتفي بعرضها وإجازتها جميعًا، وتَرتَّب على ذلك عدمُ وضوح الحكم الذي يراه في هذا الموضوع.

ويقترح هذا البحث أن نستخرج من الجانب التطبيقي في النحو بعض الوسائل التي يمكن أن تدل على ما يختاره هذا النحوي من رأي تجاه هذا الموضوع، وإن كان على المستوى النظري قد أجاز عدة آراء. ويقع هذا في التطبيق لأنه محل تؤثر فيه البنية الفكرية بوعي من المؤلف وإرادة أو بغير انتباه منه لذلك.

وقد اتخذتُ ابن جني مثالًا لذلك، حيث إنّه تكلَّم مفصَّلاً في موضوع نشأة اللغة وأصلها فأجاز فيها القولين المشهورين: أنها إلهام إلهي، وأنها اصطلاح ومواضعة بين أهلها، فلم يختر أحدهما. ومن جانب آخر وجدته في النحو التطبيقي يُكثر من تفسير بعض التغييرات اللغوية بمفهوم التدرج. ومعنى التدرج أنّ المتكلم يغيّر صورة الكلمة أو التركيب عبر مراحل وليس دفعة واحدة.

من نتائج البحث أنّ استعمال ابن جني هذه الوسيلة دليل على اختياره القول الثاني في موضوع أصل اللغة؛ لأنه هو الذي يناسب وسيلة التدرج المعتمدة في تفسير التغيير اللغوي في كتبه. ومنها أن التعليل النحوي يكشف حقيقة الفكر النحوي بصلاته بالعلوم الأخرى.

وجاء البحث في مقدمة وأربعة مباحث؛ أولها: البحث في نشأة اللغة، والثاني: موقف ابن جني النظري من نشأة اللغة، والثالث: مفهوم التدرج عند القدماء والمحدثين، والرابع: هل يكشف التدرج موقف ابن جني من نشأة اللغة؟ ثم الخاتمة.

مفاتيح: النحوي، التدرج، أصل اللغة، ابن جني، المواضعة، الإلهام.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

المقدمة

العالِمُ النحويُّ كغيره من العلماء في تفاوتِ بيانِه لرأيه، فتارة يذهب مذهبًا يَعرضه ماضيًا فيه مُبْطِلًا ما سواه، وتارة أخرى يُعدِّد الآراء متفرقةً في مواطن مختلفةٍ أو مجتمعةً في موطن واحد، فلا يختار أحدَ هذه الآراء أو يرجّح شيئًا منها على سائرها بل يتوقف، فيُفهَم هذا التوقف على أنه إجازة لتلك الآراء جميعًا. وكان مِن أثر ذلك أن تعدَّدت الآراء المذكورة للعالم في المسألة الواحدة، بل قد يَبهَم رأيُه فيها فلا يُهتدى إليه، ومع هذا وذاك فإنّ هذا الرأي تزيد أهميتُه وأثرُه تَبعًا لأهمية العالم والمسألة التي تناولها بقوله.

وقد دَرَج الباحثون في معالجة هذا التعدُّد على تتبُّع أقوال النحويّ المحشودة والمنثورة، ومضاهاةِ بعضها ببعض لإيضاح التعدُّد أو التطور في قوله، والاعتمادِ على الترتيب التاريخي لمصنفاته أو المؤشراتِ الحاقةِ بهذه الأقوال؛ لتقرير ما انتهى إليه أو رجح عنده من هذه الأقوال المتعددة أو المتعارضة في موضوعها.

وهذا البحث يقترح طريقًا آخر لمعالجة هذا التعدد أو التوقُّف، وهو طريقٌ قد يَصلح لبعض حالات التعدد، وليس لكل تعدُّد أو تطور في الرأي. ويتمثل هذا الطريق في رصدِ أثر هذه الآراء المتعددة في المعالجة التطبيقية في مصنفات هذا العالِم النحوي. فالرأي أحيانًا يترتّب عليه اصطناعُ آليات أو وسائل إجرائية يستعملها العالم في مصنَّفاته ودراساته. فكثرةُ استعماله إيّاها وأخذِه بها في أبحاثه لا تَسلم له إلا بأن تَثبُت عنده صحةُ ذلك الرأي الذي يُعَدّ مقدمة لها، فهي لا تصِحّ إلا بصحة مقدمتها، فتلك الممارسة والاعتماد على هذه الوسائل تدل على تمكُّن هذا الرأي في نفس هذا العالم وأرجحيّته عنده على الآراء الأخرى التي لم يترشح عنها شيءٌ من الوسائل الإجرائية المماثلة أو التي تَقرُب منها.

فإذا استقام لنا هذا كانت نتائج هذا الرأي شاهدةً بتفضيلِ هذا العالم لهذا الرأي على الآراء الأخرى شهادةَ تطبيق وممارسة، ويكون هذا الرأي في ذهنه أوثق وأمتن لنجاحه في بناء جوانب من الجهاز التفسيري الذي يُنشئه ويستعمله في تفسير السلوك اللغوي، في حين تَغيب الآراءُ والأقوال الأخرى عن تحقيق ذلك، وإن كان قد أجازها أو سكت عنها في المعالجة النظرية للآراء جميعًا.

وتتمثل أهمية هذا المدخل في معالجة التعدُّد النحوي للعالِم في أنه يقتضي نظرةً تتسع لأكثر آثاره، ورصْدَ منثورِ أقواله في المسألة الواحدة، مما يوفر للبحث مستوى أعمقَ في فهم الرأي النحوي، ثم إنَّ هذا الطريق يحقق ربطًا بحثيًّا مطلوبًا بين الجانب النظري والجانب التطبيقي في النحو العربي يساعد على تحديد تفاصيلَ لِفكرِ العالم النحوي تكاد تَكون بصمةً تميِّزه مِن غيره، مما يساعد على تبيُّن حقيقة وصفِ النحو العربي بأنه نحوٌ واحد، ذلك أنّ الفكر النحوي الكامن تحت الأحكام النحوية النظرية –أي القواعد– يقضي بالتساؤل: أهو محصور في علم أصول النحو؟ أم أنّ مكونات الفكر النحوي تشمل روافد كلامية وعقدية وشرعية وفقهية وغيرها اشتركت في تشكيل هذا الفكر على هيئة تتفاوت من نحويٍّ إلى آخر تفاوتًا يمنع وضعَ هذه الأجيال الكثيرة من النحاة في اتجاه واحد أو اتجاهين أو خمسة وفق معيار جغرافي لا يكشف عن حقيقة هذا الفكر الغني بتنوعه وعمقه.

ثم إنّ هذا الطريق المقترح في هذا البحث يمكن توظيفه في قضية التأثير والتأثر في الدرس النحوي على مستوى أكثر جدوى من تناولها على المستوى المسائل التفصيلية، بل على مستوى ثوابت الفكر النحوي لدى العالم ومتغيراته؛ لأن هذه الثوابت والمتغيرات إذا استطعنا تعيين بعضها أمكن الكشف عن المشترك منها بين العلماء السابقين واللاحقين

على صعيد التفكير النحوي، وذلك أكثر صدقا في رصد التأثير والتأثر من رصده على مستوى المسائل.

وقد اخترت ابنَ جني نموذجًا لتطبيق هذا السبيل المقترح؛ لأنّ ابن جني عالج مسألة نشأة اللغة وأصلها وذكر فيها آراء متعددة فناقشها ولم يختر أحدها كما أنه لم يمنع شيئًا منها. ووجدت لهذه المسألة تَعلُّقًا وأثرًا في كلامه التطبيقي في تفسير السلوك اللغوي وتعليله، فأردت أن أتتبع ذلك في بعض كتبه كالخصائص وسر الصناعة والتمام وغيرها لأتأكد من توقفه أو اختياره أحد تلك الآراء من خلال ما استعمله من وسائل إجرائية في درسه النحوي والصرفي تتمثل في مفهوم التدرج الذي وظّفه في تفسير صور مختلفة من السلوك اللغوي على مستوى الصرف والنحو والدلالة.

والوجه في مناسبة هذه الفكرة لابن جني تَظهر في أمور، منها كثرةُ ما وصلنا من آثاره وتنوّعها، وعمقُها في تمثُّل الفكر النحوي وبيانه، ووفرةُ الجانبين النظريّ والتطبيقي عنده، ثم إنّ علوَّ كعبه في أكثر مراحل النحو العربي يجعل مِن دراسته دراسةً لاتجاهه الذي امتد أثره واتسع في لاحقيه.

ولعلّ قائلًا يقول إنّ مسألة أصل اللغة ما عاد مبحثًا علميًّا يستحق النظر عند المحدثين؛ لأنه فيها مساحة غير قليلة للغيبية التي لا يمكن إخضاعها للنظر العلمي وصرامة أدلته ودقتها، مما يجعل العثور على أدلة قاطعة فيه ممتنعًا. ولكن إذا صحَّ ذلك[1] فينبغي لنا التفريقُ بين النظر في المسألة نفسها، والنظر فيما قيل فيها وما صنَّف القدماء فيها؛ لأنّ هذا الأخير يستحق الدراسة كغيره من تصنيفاتهم التي حَفِظت لنا جهودهم العلمية بسماتها وعواملها المؤثرة فيها وغاياتهم التي كانوا يرمون إليها.

وجاء البحث في مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة. أمّا المبحث الأول فعرضت فيه مراحل البحث في نشأة اللغة في حضارتنا، والثاني عنوانه موقف ابن جني النظري من نشأة اللغة، والثالث مفهوم التدرج وروده عند القدماء والمحدثين، والمبحث الرابع عنوانه التدرج عند ابن جني، والمبحث الأخير: هل يكشف التدرج موقف ابن جني من نشأة اللغة؟ ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج.

البحث في نشأة اللغة :

حظي هذا المبحث باهتمام قديم كبير في التاريخ العلمي في الحضارات البشرية. يتمثل قِدمه في قِدَم الأسماء التي تَعلّق بها المبحث ونُقلت عنها أقوال فيه، وأمّا الكِبر فيُبيّنه كثرةُ الأسماء والكتب التي تناولته بالعرض والدراسة.

فمن ذلك حكايتهم أنَّ الفيلسوف اليوناني هيراكليت (٤٨٠ ق م) يذهب إلى أنّ اللغة إلهام إلهي[2]، في حين أنّ أرسطو (ت٣٢٢ ق م) يقرّر أنّ اللفظ يدل على معناه بالتواطؤ؛ يريد: بالتواضع أو المواضعة؛ لأنه "ليس من الأسماء اسمٌ بالطبع"[3].

فإذا انتقلنا إلى علماء الإسلام وجدنا الجمع الوفير منهم يخوض في هذه المباحث على اختلاف علومهم، فمنهم الفيلسوف كالفارابي وابن سينا، والمتكلم كأبي علي وأبي هاشم الجبّائيين وأبي الحسن الأشعري وابن المطهر الحلي، واللغوي كالزجاج وابن فارس والمفسِّر كالواحدي والرازي والزمخشري وأبي حيان، والأصولي الفقيه كالغزالي وابن حزم والسبكي، والأصولي النحوي كابن جني والسيوطي، وغيرهم كالجاحظ والتهانوي. فكان من ذلك بحث طويل متسع ينبغي لنا أن نعرضه مختصرًا وفق المقالات في تفسير نشأة اللغة؛ ليتضح لنا شيءٌ من موضع ابن جني من ذلك. فكان من ذلك هذه المقالات الخمس[4]:

الأول: التوقيف[٥] ويراد به أنها من وضع الله، وقال به أبو الحسن الأشعري[٦] ويُفهَم من كلام الجاحظ وابن فارس والشريف المرتضى والواحدي والزمخشري وابن سيده والزجاج وغيرهم[٧]. ويُستدل له من النقل بالآيات الكريمة: ((وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا)) وقوله: ((إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا)) وقوله: ((وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ))[٨]، فالأولى واضحة، والثانية دلت على أن الذم لاختلاقهم أسماء غير توقيفية فيقتضي أنّ الباقي توقيفي، والثالثة الألسنة اللحمية غير مرادة لعدم اختلافها بل المراد اللغات. ومن العقل يستدلون بأنّ القول بأنّ اللغة اصطلاح بين أهلها يُحْوِج إلى اصطلاحٍ قبله ليقع التفاهُمُ بينهم مما يؤدي إلى التسلسل وهو محال.

الثاني: اللغة اصطلاحٌ بين أهلها، وهو قول أبي هاشم الجبّائي المعتزلي، ومن الفلاسفة هو قولُ الفارابي وابن سينا[٩]، ويحتجّون بأدلة منها أنها لو كانت توقيفية لتقدّمت واسطة البعثة على التوقيف، والواسطة بين الله وخلقه هو النبي، وتقدُّم اللغة على إرسال النبي باطل بقوله تعالى: ((وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ))[١٠] وهذا يقتضي تقدُّم اللغة على الإرسال. وللفارابي نظرية في نشوء اللغة اصطلاحًا تعالج الاستدلال العقلي الذي ذكرناه في أدلة القائلين بالتوقيف، "فهو بعدما يبيّن ابتداء التفاهمات بالإشارة، وابتداء استعمال الصوت في التصويت –النداء– ثم كيف أنَّ الإنسان "يستعمل تصويتات مختلفة يدل بواحدٍ واحدٍ منها على واحدٍ واحدٍ مما يدل عليه بالإشارة إليه.. فيجعل لكل مشارٍ إليه محدودٍ تصويتًا محدودًا،.. ثم يتفق أن يستعمل الواحد منهم تصويتًا أو لفظة في الدلالة على شيء ما عندما يخاطب غيره فيحفظ السامع ذلك، فيستعمل السامع ذلك [التصويت أو اللفظ] بعينه عندما يخاطب المنشئَ الأول لتلك اللفظة.. فيكونان قد اصطلحا وتواطأا على تلك اللفظة، فيخاطِبان بها غيرهما إلى أن تَشيع عند جماعة" ثم يتكرر ذلك"[١١]. وأول هذه النظرية يدل على أنّ القائلين بأن أصل اللغات أصوات الطبيعة ثم وُلدت من ذلك فيما بعد، لم يَخرجوا عن مقالة التواضع والاصطلاح[١٢].

الثالث: كان بدْؤُها توقيفًا ثم أتمّها الناسُ اصطلاحًا، وقال به أبو إسحاق الإسفراييني[١٣]، واحتجّ "بأنّ الاصطلاح لا يصح إلا بأن يُعرِّف كلُّ واحد منهما صاحبَه ما في ضميره" فلزم التوقيفُ في أول الأمر، ثم لا يمتنع أن تحدث لغات كثيرة بسبب الاصطلاح[١٤]، وكذلك أجاز ابنُ حزم أن تكون اللغة الأولى توقيفية ثم اصطلح الناس على لغات شتى[١٥].

الرابع: بدؤها بالاصطلاح ثم لا يمتنع التوقيف، ولم يُنسَب لأحد[١٦]، غير أني وجدت الغزالي يقول في المستصفى: "اللغة وضعٌ كلّها وتوقيف"[١٧].

الخامس: إجازة التوقيف والتواضع، فكلٌّ ممكن، فالتوقف مذهب هؤلاء المجيزين. ويقول السيوطي وغيره: على ذلك المحققون[١٨].

واختيار أحد الأربعة الأول والقطع به لا يعدو أن يكون حكمًا بالغيب بلا دليلٍ مانع للاحتمال الآخر، وهذا لم يقع في أيدي الباحثين.

موقف ابن جني النظري من نشأة اللغة

عَرَفنا مما سبق أنَّ هذا البحث لم يبدأ بابن جني، كما أنه لم يُحسَم فيه الرأيُ في عصره، وانتهت فيه المقالات على تعدُّدها إلى أبي الفتح، فتكلّم في هذا الموضوع بإسهاب في كتاب الخصائص، فعقد له الباب الرابع بعنوان (باب القول على أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح)[١٩]، وعرض له في مواضع أخرى من الكتاب، وذكر بعض سابقيه النحاة في النظر فيه كأبي الحسن الأخفش وشيخه أبي علي. وهو في هذا الباب يبدأ بمقالة التوقيف وأنّ اللغة وحيٌ وإلهام من الله سبحانه، فيحتج لذلك ويرد الإشكال عليه، ثم يعرض مقالة

الاصطلاح والمواضعة فيطيل له الاحتجاج، ثم يجيز القول بأنَّ أصل اللغات أصوات الطبيعة كدوي الريح وخرير الماء، ويراه وجهًا صالحًا متقبَّلاً، وقد سبقت الإشارة إلى أنه قولٌ يفضي إلى المواضعة أيضًا ولا يخرج عنه. فيتحصل من كلامه في أصل اللغة ونشأتها مذهبان فقط المواضعة والتوقيف.

وبعد ذلك يقول: "فأقف بين تَين الخَلَّتين حسيرًا، وأكاثرهما فأنكفئ مكثورًا"[٢٠]، ثم يقرر "كثرة الخلاف في مَباديها، ولا تقطع فيها بيقين، ولا مَن الواضعُ لها"[٢١]، على الرغم من أنه "على تقادم الوقت دائم التنقير عن هذا الموضع"[٢٢]. فهو على المستوى النظري يصرّح بأنه جوّز الأمرين جميعًا[٢٣]، ولم نجد له قطعًا بأحدهما مع نفي للآخر، فهو في هذا المستوى من الكلام من المتوقفين.

ولا يُستغرَب منه ذلك، فإنّ هذا التوقف وجدناه ذائعًا عندهم، بل إنّ المعتزلة الموسومين بمرجعية العقل فيما يعالجون كان من المتوقع منهم –مع عدم وجود النقل القاطع بالتوقيف– الاتجاهُ إلى القول بالاصطلاح قولًا واحدًا، لكنك تراهم إلى عصر ابن جني لم يكونوا على مذهب واحد في هذا الأمر، فالرازي ينقل عن أبي علي الجبّائي والكعبي –أي أبي القاسم البلخي– الأخذ بمذهب التوقيف، ويفهم ذلك أيضًا من كلام الجاحظ[٢٤]، في حين أنّ أبا هاشم الجبّائي يقول بالاصطلاح[٢٥]، وابن جني ينقل إجازة القولين عن الأخفش وشيخه أبي علي وهما على الاعتزال. فكيف يَسوغ له الافتياتُ على ما بين يديه من أدلة، والقطعُ بأحد القولين على المستوى النظري في أثناء تقليبه الرأي فيهما إذ لم يستبن له الراجح في ذلك الموضع.

ولذلك رأينا الانتقال إلى الشق التطبيقي في محاولة للبت في هذا التعدد، واستبطان موقفه منه.

مفهوم التدرّج وروده عند القدماء والمحدثين:

استُعملت في مفهوم التدرج ألفاظ أخرى، منها: الترتيبُ والتنزيلُ وملاطفةُ الصنعة والحذفُ بعد الحذف[٢٦]، غير أنَّ التدرج والتدريج هما اللذان ذاعا في مصنفاتهم.

والمراد بالتدرج "أن يُشْبِه شيءٌ شيئًا مِن موضعٍ فيَمضي حكمُه على حكم الأول، ثم يَرقى منه إلى غيره"[٢٧].

وهذا الكلام إن لم نجده على مستوى تعيين المفهوم عند سابقي ابن جني، فإنّ معناه موجود على مستوى الممارسة والتطبيق. فسيبويه يقول: "لو قلت: كم لك الدرهمَ، لم يجُز كما لم يجُز في قولك: عشرون الدرهمَ؛ لأنهم إنما أرادوا: عشرين مِن الدراهم. وهذا معنى الكلام، ولكنهم حذفُوا الألف واللام، وصيَّروه إلى الواحد، وحذفوا (مِن) استخفافًا كما قالوا: هذا أولُ فارسٍ في الناس، وإنما يريدون: هذا أول من الفرسان، فحُذف الكلام"[٢٨]. وأيضًا في قول العبّاس بن مرداس:

أبا خراشة أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ

يقرّر حذف الفعل بتقدير: لأنْ كنتَ ذا نفرٍ، و(أمّا) هي (أنْ) ضُمَّت إليها (ما) الزائدة للتوكيد، ثم صارت لازمة لتكون عوضًا من الفعل المحذوف[٢٩]. ومنه قوله: "وأمّا قولهم: أعطيكم سُنَّة العُمرَين، فإنما أُدخلت الألف واللام على عُمَرين وهما نكرة فصارا معرفة بالألف واللام...، فكأنهما جُعلا من أمةٍ كلُّ واحدٍ منها عُمَر، ثم عُرِّفا بالألف واللام"[٣٠]. فهو يقرِّر تنكير العَلَم بالتثنية فصار معناه معنى فرد من أمة، ثم تَدرّج من ذلك التنكير إلى إعادة تعريفه بأل، ومنه استعماله التدرُّج في بيان نشأة أعلام الجنس في كلامهم[٣١].

والأخفش (ت٢١٥) يقول في قوله تعالى: ((وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا))[٣٢] "أي: من آياته آيةٌ يريكم فيها البرق، ثم: يريكموها البرقَ، ثم: يريكم"[٣٣]. بل إنّ العكبري

يرى هذا التدريج مذهبًا للأخفش يوجّه عليه الآية: ((أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا))[٣٤] فيذهب إلى "أنَّ الأصل: لِما تأمرنا بالسجود له، ثم: بسجوده، ثم: تأمرناه، ثم: تأمرنا"، ثم يقول: "هذا على مذهب أبي الحسن"[٣٥].

والفَرّاء (ت٢٠٩)[٣٦] يعالج اختلاف طرفي العبارة في العدد في مثل قوله تعالى: ((مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً))[٣٧] فلم يقل: مثلهم والذين، فيقول: "إنما ضرب المثل للفعل لا لأعيان الرجال، وإنما هو مَثَل للنفاق" فقرر أولًا أنه مَثَل، ثم يَحمله الفرّاء على قولك: ما فِعلُك إلا كفعل الحمير، وما أفعالكم إلا كفعل الذئب، "ثم تُلقي الفعل فتقول: ما فعلُك إلا كالحمير وكالذئب"[٣٨].

والزجّاج (ت٣١١) في المنقوص (جازي) يقول: حُذفت الضمة للثقل فسكنت الياء منونة، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، "وكان ينبغي أن يكون في الوقف بياء؛ لأنَّ التنوين سقط، ولكنّ الفصحاء من العرب وقفوا بغير ياء ليُعلموا أنّ هذه الياء تسقط في الوصل"[٣٩].

وابن درستويه (ت٣٤٧) يقول: "تِهاميّ بياء النسب المشدَّدة، فحُذفت إحدى ياءي النسبة منه، فلم يمكن تعويض الألف منها [يريد كما فُعل في شآمٍ ويَمانٍ] لأنّ في مكانها ألفًا، ولو زدتها لاجتمع الساكنان [أي: تهام]، فاضطررت إلى حذف أحدهما، ففتحت التاء فقيل: تَهام، ونابت هذه الفتحة عن ألف التعويض، فصار على لفظ يمان"[٤٠].

والسيرافي (ت٣٦٨) في تدريجه عبارة (فداء لك) يقول: الأصل: جَعَل اللهُ أبي وأمي فداءك، ثم جعله أمرًا: لِيَفدِك فلان، ثم قال: فداءٍ لك فلان، "ونُوِّن لأنه نكرة"، ومرادهم أنه يفديك في ضرب من ضروب ما يُفدى به الإنسان من موت أو مرض[٤١].

ولأبي علي الفارسي (ت٣٧٧) كلام في غير موضع يستعمل فيه التدرج، منها قوله في رجز أُحيحة بن الجلاح:

تَرَوَّحِي أجدَرَ أن تَقِيلِي غدًا بِجَنْبَي باردٍ ظَليلِ

المعنى: تأتي مكانًا أجدر أن تَقيلي فيه، فحُذف الجارّ، فوصل الفعل، ثم حُذف الضمير"[٤٢].

ومنه قوله في تدرج التغيير في معنى (أو) كما في معالجته بيت لبيد:

لَسِيّان حربٌ أو تَبوءوا بِخَزيةٍ وقد يَقبلُ الضيمَ الذليلُ المسَيَّرُ

وبيت أبي ذؤيب:

وكان سيّان أنْ لا يَسْرَحوا نَعَمًا أو يَسْرَحوه بها واغبرَّت السُّوحُ

فيقول: "كان القياس أن يكون العطف في البيتين بالواو دون أو ...، والذي حسَّن ذلك للشاعر أنه يرى: (جالسْ الحسنَ أو ابن سيرين) فيستقيم أن يجالسهما جميعًا، و(كُلِ الخبزَ أو التمر) يجوز أن يجمعهما في الأكل، فلما صارت تجري مجرى الواو في هذه المواضع، استجاز أن يستعملها بعد (سيّ)"[٤٣].

ثم استمرّ الأمر في النحاة بعد ابن جني كابن الشجري وأبي البقاء العكبري وأبي حيان والسمين الحلبي وابن هشام والزركشي والرعيني وغيرهم[٤٤].

ثم نجد التدريج مقبولًا عند كثير من المحدثين في دراستهم التطور اللغوي، إذ يقرر بعضهم أنّ "الدراسة البنائية التي تُغفِل التغيرات التي تَحدث في نفس الوقت الذي يوجد فيه البناء =دراسةٌ ناقصة"[٤٥]. لذلك كثُر استعمال المفهوم –وإن اختلف المصطلح– آليةً تُحلّل وتفسّر اللفظ أو التركيب الفصيح والعامي، مع اتساع الدائرة التي يُرصَد فيها التدرج لتشمل اللغات السامية والعربية القديمة والحديثة والعامية.

فمِن أمثلة ذلك أنّ بروكلمان يرى أنّ التأنيث بالألف الممدودة تطورٌ صوتيّ لتاء التأنيث صورتُه: حمرت ثم حمر ثم حمرهْ ثم حمرا ثم حمراء؛ "أي: سقوط التاء وبقاء

الفتحة ثم زيادة هاء السكت، ثم سقوط هاء السكت والاستعاضة عنها بطول الحركة، ثم زيادة الهمزة في الآخر"[٤٦].

وبرجشتراسر يوافق الزمخشري في أنّ تاء (تهمة) أُبدلت من الواو، لكنه لا يوافق الزمخشري في قِصَر طريقة الإبدال، بل يرى الإبدال ذا طريق طويل يتمثل في "أنّ الافتعال مِن وهم هو: اتّهم بقلب الواو تاء بالتشابه، ثم إدغامها في تاء الافتعال، واتّهم كاتّبع في مظهرها، فظنوا أنها مِن (تهم) كتَبع، فاشتقوا منها كلمات عديدة فاؤها تاء، منها: التهمة"[٤٧].

والدكتور عبد الرحمن أيوب يُرجِع بالتدريج (إنّ) وأخواتها إلى المادة الفعلية (أن ن) بمعنى ينظر، مستفيدًا من بعض ما رُوي في الاستعمال القديم لإنّ من صور نطقها[٤٨].

والدكتور رمضان عبد التواب أفاد من مفهوم التدرج في الفصل الذي عقده بعنوان: تعاقُب التطور، فبَحَث فيه أمثلة أكثرُها في العامية، سعى فيها لبيان التدرج الذي وقع في صورة الكلمة وبنيتها[٤٩]. وفعل ذلك في كتاب آخر في بيان تغيُّر الفعل الأجوف مثل باع في مراحل تاريخية مختلفة في اللغات السامية والعربية فكان من ذلك أربع صور مر بها الفعل تدريجيًّا[٥٠].

وأمّا إذا عُدنا إلى ابن جني فإنه اتسع في استعمال التدرج واعتمادِه في معالجته اللغوي اعتمادًا يقتضي أن نخصص لعرضه المبحث الآتي.

التدرج عند ابن جني:

كان من المتوقع تناول ابن جني لهذا المفهوم في كتابه الخصائص؛ لمناسبة هذا المفهوم لموضوع الكتاب، ولكن ابن جني لم يكتف بالباب الذي عقده له، فتعدَّدَت المواطنُ التي استعمله فيها ولم يحصرها في ذاك الباب، بل تجده يعقد بابًا آخر للملاطفة تدور أمثلته في مفهوم التدرج. ثم تنتقل إلى كتبه الأخرى فيتلقاك التدرج في مواضع منها مختلفة؛ وهذا يناسب قوله إنّ التدريج في اللغة كثير جداً[٥١]، فكان من ذلك تنوّعٌ في التدرج اقتضى أن نجعله في قسمين:

الأول: التدرج الصرفي، ومن أمثلته عند ابن جني:

١-في صيغة الفعل (أفعَلَ) يقول: "إنَّ العرب لـــمّا قوِي في أنفسها أمرُ المفعول.. خصُّوا المفعول إذا أُسند إليه الفعل بضَرْبَين من الصنعة..، ألا ترى أنهم لما غيَّروا الصيغة والعِدّةُ واحدةٌ في نحو: ضَرَبَ وضُرِب، تدرّجوا من ذلك إلى أن غيّروا الصيغة مع نقصان العِدّة [كذا، والأنسب: مع زيادة العدة] نحو: أزكمه الله وزُكم"[٥٢].

٢-في تأصيله كلمة (مَلَك) يذهب إلى أنّ أصلها مَلْأك (مَفْعَل) من: أَلِكَني إليها، وأصلُه: أَلْئِكَني، فخُفِفت همزته فصار: أَلِكني، كما في تخفيف ملأك إلى مَلَك الذي وزنه مَفَل. ولـــمّا استمر استعمالهم الملك بالتخفيف صار كأنه على (فَعَل)، "فلما صار اللفظ بهم إلى هذا بنى الشاعرُ على ظاهر أمرهِ فاعلاً منه، فقال حين بانت نساؤه بعضُهن إثرَ بعض:

غدَا مالِكٌ يَرمي نِسائي كأنما نسائي لِسَهْمَي مالكٍ غَرَضانِ

يعني ملك الموت. ألا تراه يقول بعد هذا:

فيا رَبِّ عمِّر لي جهيمة أعصُرًا فمالكُ موتٍ بالقضاء رماني"[٥٣]

٣-في قولهم: بَلْعَنبر وأمثالها، يقول: "العرب تقول: بلعنبر وبلحارث؛ يريدون: بني العنبر وبني الحارث، فيحذفون الياء لسكونها وسكون اللام بعدها، ثم يحذفون النون لأمرين: أحدهما كثرة الاستعمال، والآخر مشابهة النون للام، فكأنه يُكرَه فيَحذف نحوًا من حذف أحد المِثلين؛ نحو: أحَسْتَ وظَلْتَ"[٥٤].

٤–"قلبهم الذال دالاً في (ادّكر) وما تَصرّف منه؛ نحو: يَدَّكر ومُدَّكر وادِّكار وغير ذلك، تدَّرجوا من هذا إلى غيره بأن قلبوها دالًا في غير بناء افتعل[٥٥]، فقال ابن مقبل:

مِن بعض ما يَعتري قلبي مِنَ الدِّكَرِ

ومن ذلك قولهم: الطِّنّة بالطاء في الظِّنة"[٥٦]؛ يريد أنّ قلب الظاء طاءً وقع في (اظّنّ) ووزنها افتعل، ثم قُلبت في غيرها فقالوا: الطِّنّة.

٥–(الحادي) "أصلُه (الواحد)، فنُقل عن فاعل إلى (عالف) سواءً، فانقلبت الواو –التي هي في الأصل فاء– ياءً؛ لانكسار ما قبلها في الموضعين [يريد الحادي والطادي المذكور في بيت سابق] ...، ولما رأوا (الحادي) في ظاهر الأمر على صورة فاعل صار كأنه جارٍ على (حَدَوتُ)" المقلوب من (وحَدتُ)، وعليه قالوا ما حكاه الفراء: معي عشرةٌ فاحدُهُنّ لي[٥٧].

٦–في إبدال الهمزة واوًا في التثنية وغيرها يذهب إلى أنّ الأصل وقوع ذلك في ما همْزتُه للتأنيث مثل حَمراوان، "ثم يُشبَّه ما همزته زائدة لغير التأنيث –للزيادة– بهمزة التأنيث فيقال: علباوان وحرباوان، ثم يُشبَّه ما همزته منقلبة عن الياء والواو الأصليين بما همزته منقلبة عن ياء زائدة فيقال: عطاوان وشقاوان؛ كما قيل: علباوان وحرباوان، ثم يُشبَّه ما همزته بدلٌ من أصل فيقال في قرّاء ووضاء: قرّاوان ووضاوان..، وهكذا تنزيل هذه الأشياء شيئًا فشيئًا"[٥٨]. وقال بهذا التدريج نفسه في النسب إلى هذه الكلمات[٥٩].

٧–حذفُ الفاء من (ضَعة) وأمثالها على الرغم من أنها ليست مكسورة الأول تدريجُه عند ابن جني: أنهم حذفوا "الفاء على القياس من (ضِعَة) و(قِحَة) كما حُذفت من (عِدَة) و(زِنَة)، ثم إنهم عَدَلوا بها عن فِعْلة إلى فَعْلة، فأقرّوا الحذف بحاله، وإن زالت الكسرة التي كانت موجبة له، فقالوا: الضَّعَة والقَحَة، فتدرّجوا بالضِّعة والقِحة إلى: الضَّعة والقَحة"[٦٠].

٨–"ستّ أصلها سِدْس، فلما كثرت في الكلام أبدلوا السين تاء؛ كقولهم: (النات) في (الناس) ونحوه، فصارت: سِدْت، فلما تقارب الحرفان في مخرجيهما أبدلت الدال تاءً وأدغمت في التاء فصارت: ست"[٦١].

٩–حذفهم ياء حَنيفة وعدم حذف ياء حَنيف في النسب إليهما يراه ابن جني تدريجًا فيقول: "قولهم في حنيفة: حَنَفيّ؛ لما حذفوا هاء حَنيفة حذفوا أيضًا ياءها، ولما لم يكن في حَنيف تاء [وهي الهاء] تُحذف فتُحذف لها الياء، صحّت الياء فقالوا فيه: حَنيفيّ"[٦٢].

١٠–في قولهم: إنّ أصل قام وباع: قَوَمَ وبَيَعَ فأبدلت الواو والياء ألفًا لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما، يقول ابن جني: "هو لعمري كذلك، إلا أنك لم تقلب واحدًا من الحرفين إلا بعد أن أسكنته استثقالاً لحركته، فصار إلى: قَوْمَ وبَيْعَ، ثم انقلبا لتَحَرّكهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، ففارقا بذلك باب ثَوْب وشَيخ؛ لأنّ هذين ساكنا العينين ولم يسكنا عن حركة"[٦٣]. ومن عجبٍ تشابُه هذا وما استبان لدى بعض المحدثين مِن تطور سلوك هذا الفعل في الحبشية وبعض لغات العرب قديماً[٦٤].

الثاني: التدرج النحوي:

والمراد به هنا ما كان تدرجًا على مستوى التركيب أو الدلالة؛ لذلك عرضتُ للتدرج الذي ذكره ابن جني في الحقيقة والمجاز، كما أنّ التدرج النحوي هنا يضم ما تَعلّق به جنسٌ نحوي كالعَلَم وإن كان التدرج على مستوى البنية.

١–في حذف ستة أشياء في قول أحيحة بن الجلاح:

تَروَّحِي أجدَرَ أن تَقيلي غدًا بِجَنْبَي باردٍ ظليلِ

سبق ذِكر تدرُّج أبي علي في البيت، غير أنّ ابن جني ذهب إلى أنَّ الأصل: ائتي مكانًا أجدرَ بأن تقيلي فيه مِن غيره، "ففيه إذن خمسة أعمال، وهي حذف الفعل الناصب [يريد ائتي]، ثم حذف الموصوف [أي مكانًا]، ثم حذف الباء، ثم حذف (في)، ثم حذف الهاء"، ثم أجاز السادس وهو حذفُ (مِن غيره) كما في (أحسَن مِن فلان). فجاز في الكلام توالي هذه الحذوف ولم يكن مَعيبًا ولا مَشينًا ولا مستكرَهًا[٦٥].

٢-بنَى ابنُ جني تدرُّجًا نحويًّا على تغييرٍ صوتيّ في معالجته قول جعفر بن عُلْبة الحارثي:

أَلْهَفَا بِقُرَّى سَحْبَلٍ حين أَجْلَبَتْ علينا الوَلايا والعدوُّ الــمُباسِلُ[٦٦]

فقال: لهفَا، أراد: يا لهفي، فأبدل الياء ألفًا تخفيفًا؛ كقولك: يا غلامَا، وأنت تريد: يا غلامي. فيجوز أن تجعل (بقرَّى) حالاً من الألف في (لهفى)؛ لأنّ الألف ياء ضمير المتكلم. والعامل نفس اللهف؛ كقولك: يا قيامي ضاحكًا، تدعو القيام؛ أي: هذا من أوقاتك[٦٧]. فابن جني تدرَّج من التغيير الصوتي في قلب الياء ألفًا ثم بنى على ذلك إعمال المصدر (لهف) ثم نصب به (بقرَّى) حالًا لهذا المصدر.

٣-في استعمال الحروف علامات إعراب قال: "لما أعربوا بالواو والياء والألف في الزيدون والزيدين والزيدان، تجاوزوا ذلك إلى أن أعربوا بما ليس من حروف اللين، وهو النون في يقومان وتقعدين ويذهبون، فهذا جنس من تدريج اللغة"[٦٨].

٤-وفي إجازة الإضافة إلى الاستفهام والشرط يقول في (بأيّهم تَمرر أمررْ): قدّموا حرف الجرّ على الشرط فأعملوا فيه، وإن كان الشرط لا يعمل فيه ما قبله، لكنهم لما لم يجدوا طريقًا إلى تعليق حرف الجر استجازوا إعماله في الشرط، فلما ساغ لهم ذلك تدرّجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم فقالوا: غلامَ مَن تَضرب أضربْه، وجاريةَ مَن تلقَ ألقَها. فالاسم في هذا إنما جاز عمله في الشرط من حيث كان محمولاً في ذلك على حرف الجرّ. وجميع هذا حُكمُه في الاستفهام حكمُه في الشرط...، فعلى هذا جاز: بأيّهم تمرُّ؟ وغلامَ مَن تضربُ؟"[٦٩].

٥-وفي وصف الظرف يقول ابن جني في بيت أبي كبير الهذلي:

حَمَلَتْ به في ليلةٍ مَزْؤُودةٍ كَرْهًا، وعَقْدُ نِطاقِها لم يُحْلَلِ

في رواية جرّ (مزؤودةٍ) صفةً لليلة: "جاز وصفها بذلك لِما كان فيها من معنى الزُّؤْد [أي الفزع]؛ كقوله سبحانه: ((بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ))[٧٠] فأسند المكر إليهما في اللفظ لما كان واقعًا فيهما". فهم ينصبون الظرف نصب المفعول به كما في:

ويومًا شَهِدْناه سُلَيمًا وعامرًا

وقول الآخر:

في ساعةٍ يُحَبُّها الطعامُ

ثم يُسندون إليه الفعل المبني للمجهول كما في الأخير، وفي قوله:

ورُبَّ يومٍ قُمتُه بمُنْصَلي

ثم تقول في اسم المفعول: رُبَّ يومٍ مَقومٍ، ورُبَّ ساعةٍ مضروبةٍ، بعد أن نصبته نصب المفعول به في: قُمتُ يومًا، وضَربتُ ساعةً، وكذلك في مزؤودة: هذه الليلة زُئِدَها زيدٌ، وهذه جُبَّةٌ كُسِيَها عمرو، ثم تقول: زُئِدَت الليلةُ، ثم تقول: هذه ليلةٌ مزؤودةٌ، وهذه جُبّةٌ مكسوَّةٌ، "فيُشبّه الظرف بأحد المفعولين"[٧١].

٦-في تركيب الاسمين قال: "قولهم: هذا حَضْرُموتٍ بالإضافة، على منهاج اقتران الاسمين أحدهما بصاحبه، ثم تدرّجوا من هذا إلى التركيب فقالوا: هذا حضْرُموتُ، ثم تدرّجوا من هذا إلى أن صاغوهما جميعًا صياغة المفرد فقالوا: هذا حضرَموت"[٧٢].

٧–في بحثه لبعض الأعلام ذات البنية المخالفة، يقرر أنهم لكثرة استعمالهم العَلَم جاءت الأعلام في الحكاية مخالفة لغيرها؛ نحو قولك في جوابِ (مررتُ بزيدٍ): مَن زيدٍ؟ و(لقيتُ عمرًا): مَن عمرًا؟ ثم تدرّجوا و"تخطّوا إلى تغييرها في ذواتها"؛ أي في بنيتها في غير الحكاية، فوجدنا في (حَيْوَة) عَلَمًا اجتماعَ الياء ساكنة والواو، ولولا العَلَمية لم يجُز ذلك. ومنها ما جاء مصحَّحًا مع وجود سبب إعلاله نحو: مَدْيَن ومَريم ومَحبب وثَهْلل. وبَنَوا مَفْعِلًا مما لامه حرفُ علّة؛ مثل: معدِي كرب. وبُني مما فاؤه واو مثالُ مَفْعَل؛ مثل: مَوْظَب ومَوْرَق ومَوْهَب. وهذا إنما يجيء أبدًا على مَفعِل بكسر العين؛ كمَوْقِع ومَورد وموعِد[٧٣].

٨–في إضافة ظرف المكان إلى الفعل يقول: "لما اطّردَت إضافة أسماء الزمان إلى الفعل؛ نحو: قمتُ يوم قمتَ، وأجلسُ حين تجلس، شبَّهوا ظرف المكان بها في (حيث)، فتدرّجوا من (حين) إلى (حيث) فقالوا: قمتُ حيث قمتَ، ونظائره كثيرة"[٧٤].

٩–في حذف الضمير والحرف في قول الشاعر:

وقد كنتَ تُخفي حبَّ سمراءَ حِقْبَةً فبُحْ لانَ منها بالذي أنتَ بائحُ

يرى أصل ذلك: بالذي أنت بائح به، "ثم حذف حرف الجر فصار تقديره: بائحه، أي: بائح إيّاه، ثم حذف الضمير، وأن يكون المحذوف ضميرًا متصلاً أولى من أن يكون ضميرًا منفصلًا"، ثم يمثّل بآيات حُملت على هذا المذهب كقوله تعالى: ((وَاتَّقُوا يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً))[٧٥] "أي: تَجزي فيه، ثم: تجزيه، ثم: تجزي"[٧٦]. وقد عدَّه ابنُ جني مذهب أبي الحسن[٧٧]، وحكى عن سيبويه عدم القول بالتدريج في هذا الحذف بل يحذف الحرف والضمير اعتباطًا دفعة واحدة.

١٠–تدرّجٌ دلاليّ في المجاز والحقيقة، وذلك أنه في بحثه بيت ذي الرمة:

ورَمْلٍ كأوراكِ العَذارَى قطَعتُه إذا ألبسَتْه المظلماتُ الحنادسُ

قال: المعتاد في نحوِ هذا تشبيهُهن بالكثبان، "وسببُ تمكّن هذه الفروع عندي أنه في حال استعمالها على فرعيّتها تأتي مَأتى الأصل الحقيقي لا الفرع التشبيهي؛ وذلك قولهم: أنت الأسد، وكفُّك البحر، فهذا لفظُه لفظ الحقيقة ومعناه المجاز والاتساع، ألا ترى أنه إنما يريد: أنت كالأسد، وكفُّك مثل البحر. وعليه جاء قوله:

ليلى قضيبٌ تحته كثيبُ

وهو واسعٌ كثير. فلمّا كثُر استعمالهم إيّاه –وهو مجاز– استعمالَ الحقيقة واستمرّ واتلأبَّ، تجاوزوا به ذاك إلى أن أصاروه كأنه هو الأصل والحقيقة، فعادوا فاستعادوا معناه لأصله، فقال:

ورملٍ كأوراك العذارى

وهذا من باب تدريج اللغة"[٧٨].

هل يكشف التدرج موقف ابن جني من نشأة اللغة؟

استعمال ابن جني التدرج بهذه الكثرة والتنوع يدل على أنه أداة إجرائية متمكنة في فكره اللغوي، يتخذها وسيلة لمعالجة ما يكون في ظاهره مخالفًا لسائر نظائره في الاستعمال، مما يجعله خارجًا عن الحكم اللغوي المقرر في أمثاله، فيكون التدرج هو الأداة التي تظهر هذا الاستعمال المخالف على أنه تراكم تغييرات في مراحل متتابعة انتهت إلى هذه الصورة، وفي كل مرحلة كان التغيير اختيار أهل اللغة أو اضطرارهم إليه، وفق ما تتيحه الرخص اللغوية والأحكام في نظر النحاة.

فإذا كان التدرج اختيارًا أو اضطرارًا تبيَّن أنّ ابن جني في استعماله إيّاه يقرر في نشأة اللغة القول بتواضعها واصطلاحها؛ وأرى رجحان القول بذلك ليستقيم في فكره

اللغوي هذان الأمْران: أنّ المتكلمين قصدوا التدرجَ في التغيير اللغوي، وأمرُ نشأة اللغة على يد أهلها وليس بإلهام أو توقيف؛ لتصحّ نسبةُ التغيير والتدرج إليهم.

ولكن هذا يعترضه إشكالان:

أ-أنَّ التدريج تعليلٌ مفترض في جهاز التفسير الذي اصطنعه النحاة القدماء، وليس حدَثًا حقيقيًّا وقع في الخارج عند ابن جني.

ب-(كراهة توالي إعلالين) مقالةٌ تُناقِض التدريج، فكيف يتم الجمع بينهما، وبخاصة لدى ابن جني الذي استعملهما في كتبه؟

أمّا الإشكال الأول فقد يصح في بعض حالات التدرج التي يظهر أنّ القول بها أمرٌ صناعي نحوًا أو صرفًا، لكن بعضها الآخر جاءت فيها عبارة ابن جني صريحة بنسبة التغيير إلى المتكلمين باللغة وليس الأمر تقديرًا تفسيريًّا يقول به النحاة، ولا يمكن أن يُحمَل على المسامحة في التعبير قولُه -مثلًا- في الحالة الثانية من التدرج الصرفي: ""فلما صار اللفظ بهم إلى هذا بنى الشاعرُ على ظاهر أمره فاعلاً منه" وقولُه في الحالة الثالثة: ""العرب تقول: بلعنبر.. فيحذفون الياء.. ثم يحذفون النون.."، وقولُه في التدرج النحوي: "قولهم: هذا حَضْرُموتٍ بالإضافة..، ثم تدرّجوا من هذا إلى التركيب فقالوا..، ثم تدرّجوا من هذا إلى.."، وغير ذلك من الحالات التي مرّت قريبًا. فهذا يدل على أنَّ التغيير التدريجي يراه من فعل المتكلم الواعي الذي يقع منه في مراحل متلاحقة، وليس يمتنع أن يكون مراده وقوع ذلك في أجيال متلاحقة كما يذهب إلى ذلك المحدثون من اللغويين، وليس من المتكلم الواحد، فيكون ذلك تطورًا لغويًّا واقعًا في الاستعمال، وليس تعليليًّا مفترَضًا لا وجود له في الخارج، وقد أشرتُ فيما سلف إلى اتفاق تدريجه للتغيير في الفعل الأجوف ورصدِ بعض المحدثين لذلك من خلال الدراسة المقارنة لما وقع فعلًا في اللغات القديمة.

وأمّا الإشكال الآخر فيحتاج إلى عرض مفهوم (كراهة توالي إعلالين) الذي يَظهر عدم تطابق أقوالهم في تعريفه، وقد ذكر الرضيُّ اضطراب حدِّه عند القدماء على الأقل حيث يقول: "واضطرب في هذا المقام كلامهم، فقال السيرافي: الإعلال الذي منَعْنا من جمعه في العين واللام هو أن يسكن العين واللام من جهة الإعلال، وقال أبوعلي: المكروه أن يكون الإعلالان على التوالي"[٧٩]. ثم يقول أبوعلي في الحجة: "رأيتهم كرهوا الإعلال في الحرفين [يقصد كلمتين] إذا تواليا، فإذا لم يوالوا بين إعلالين مفترقين فألا يوالوا بين إعلالين في حرف واحد أجدر"[٨٠]. ثم يَنقل ابن جني عن أبي علي قوله بانقلاب الألف عن الواو والهمزة بدل من الياء في كلمة، فاعتُرض عليه بأنه بذا جَمَع إعلالين للعين واللام في كلمة، فأجاب: قد جاء من هذا شيءٌ صالح[٨١].

وقد ترتب على ذلك اضطرابٌ آخر في تقرير الحكم، فيحكي الصبان: قال بعضهم: الحقّ عدمُ رفض اجتماع الإعلالين[٨٢]، في حين يقرر ابن جني أنهم لا يوالون بين إعلالين إلا لمحًا شاذًا ومحفوظًا نادرًا[٨٣]، وكذلك ابن عصفور يذهب إلى عدم وجوده في كلام العرب إلا نادرًا أو في ضرورة[٨٤]، ولكن الرضي يحتمل أنهم قالوا بكراهة توالي إعلالين في الثلاثي من الاسم والفعل؛ لأنه لخفتّه لا يحتمل إعلالًا كثيرًا[٨٥].

ولكن يمكن القول إجمالًا إنّ توالي الإعلالين أو اجتماعهما يراد به تغييران (إعلالان) متجاوران يقعان في الكلمة أو الكلمتين، وهو أمرٌ يمتنع وقوعُه أو يُكرَه، وقد انتهى بعض المتأخرين إلى جمع شروط ما يُكره فيه توالي الإعلالين، وهي:

١-إذا كانا من جنس واحد.

٢-كانا متواليين لا فاصل بينهما.

٣-لم يكونا في محل واحد[٨٦].
٤-إذا لم يوقِع في محذورٍ آخر كالتباس مثالٍ بآخر[٨٧].

وعليه يكون تواليهما مغتفرًا إذا اختلفا في مثل: ماء، الذي أصله: مَوَه، فأبدلت الواو ألفًا ثم الهاء همزة، وفي مثل: ترى، الذي أصله: تَرْأي، فحُذفت الهمزة وقُلبت الياء ألفًا[٨٨].

ويُغتفر أيضًا إذا كان مخلِّصًا من كثرة الثِّقَل[٨٩].

وكذلك أُرجّح أنهم يهملونه في مسائل التمرين حين يطلبون صياغة مادة كذا على بناء كذا؛ لأنّ كثيرًا من ذلك يقع فيه إعلالان بل أكثر كما في صياغة مثلِ إجرد ومثل إوزة من (أويت)، مما سوَّغ للرضي الاعتراضَ به على مفهوم كراهة توالي الإعلالين من بعض الوجوه[٩٠].

ولبيان وجه الإشكال المتقدِّم بإنّ كراهة توالي الإعلالين يَنقض زعْمنا أنَّ التدرج يُثبت اختيارَ ابن جني القولَ باصطلاح اللغة، نقول: إنّ التدرج الصرفي تغييران متواليان، فكيف يَقبله النحويُّ مع منْعه التغييرينَ في كراهة توالي الإعلالين؟

بالنظر في بعض ما تقدّم وفي استعمال النحاة[٩١] يتضح أنّ حكم كراهة توالي الإعلالين علّةٌ وُظّفت في مواضع معينة من جهاز التفسير الصرفي، ولم يقُم على استقصاءٍ كاف يثبته؛ لذلك كثُرت الأمثلة التي تَنقضه، مما جعل بعض العلماء في مراحل لاحقة إمّا في موقف التشكيك من صحته وإثباته، وإمّا في تكثير شروطه لإخراج الحالات المخالفة أو غير المتسقة مع حدِّه، وقد سلف بعضُ ذلك في النصوص المذكورة من أقوالهم.

وإذا لحظنا أنّ بعض النحاة كان يعُدّ اجتماع الإعلالين إجحافًا[٩٢]، مما يَحمله على القول بإطلاق المنع[٩٣] بناءً على تقريرٍ عقليّ وليس واقعًا استعماليًّا في اللغة، مما يجعلنا – إذا حاولنا تعيين الباعث على نشوء هذه العلة لدى النحاة– نرى الباعث لهذه العلة هو مفهوم العدل الكلامي، وهو مفهومٌ يَكشف من جانب عن أثر الاعتزال في النحو العربي، لِما للعدل من مكانة محورية في فكر الاعتزال. ومن جانب آخر كان لمراعاة النحاةِ العدلَ أثرٌ في مواطن مِن الأحكام والتعليل في النحو والصرف العربيَّين. فمِن ذلك تعليلُهم رفعَ الفاعل ونصبَ المفعول بأنّ الفاعل واحد فاختير له أثقل الحركات، والمفعول يتعدّد ومعه المنصوباتُ الكثيرةُ فاختير لها أخفّ الحركات[٩٤]. ومن أثر العدل عدمُ جواز بقاء الاسم على حرف لأنه إجحاف[٩٥]، ومنه قولهم بعدم جواز تعدِّي الفعل لمفعول آخر بعد تعدّيه لما يقتضيه؛ لأنه استوفى ما له[٩٦]، مع ما تشي به كلمة (استوفى) من أنّ ما بعد ذلك يُعَدَّ حيفًا وظلمًا، كما في كلمة (الإجحاف) في اجتماع الإعلالين.

فيتحصل مما سبق أنّ كراهة توالي إعلالين –على فرض قبوله عند النحاة– يراد به منْعُ تجاور إعلالين كلٌّ في حرف، كما أنه تعليلٌ صرفيٌّ يفسِّر سلوكًا صيغيًّا تفسيرًا غير مطَّرد. وهذان الأمران يجعلانه مختلفًا عن مفهوم التدريج الذي تبيَّن مما سبق أنه في كثير من حالاته سلوك تراكمي للمتكلمين ينتهي إلى إحلال صورة أخيرة بدلًا من صورة أولى على المستوى التركيبي أو على مستوى الكلمة. ثم إنّ التدرج الصرفي ليس في الحرفين المتجاورين دائمًا كما هو في توالي الإعلالين، وليس كل تدرج صرفي واقعًا في حرف علة، فهو ليس دائمًا إعلالًا بل قد يقع في غير العلة، مما يدل على أنّ مفهوم التدرج الصرفي أوسع من توالي الإعلالين.

وعليه فلا يكون إقرار مفهوم كراهة توالي إعلالين ناقضًا للأخذ بمفهوم التدريج، ومن طريق أولى لا يكون كراهة توالي الإعلالين مفسدًا لدلالة التدريج على موقف ابن جني من تواضع اللغة والاصطلاح عليها.

وصياغة الصورة النهائية لموقف ابن جني في مسألتنا هذه مثالٌ واضح لصعوبة القطع بقول العالم من القدماء إذا كان كثيرَ التصنيف متعدّد الموضوعات[٩٧]، فإنّ ذلك يستلزم رصد كلامه في مصنفاته، وعدم الاكتفاء بأول قوله دون استقصاء آخره. فابن جني يعقد فصلًا في الخصائص عنوانه: باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرًا وحكمًا لا زمانًا ووقتًا. ثم يشرع بقولٍ يَنقض بعض ما قرّرناه هنا من حقيقة التدرج حيث يقول: "كقولنا: الأصل في قام: قوَمَ، وفي باع: بَيَعَ، وفي طال: طَوَلَ...، فهذا يوهِم أنّ هذه الألفاظ وما كان نحوها –مما يُدَّعَى أنّ له أصلًا يخالف ظاهر لفظه– قد كان مرَّةً يقال، ... وليس الأمر كذلك، بل بضدّه، وذلك أنه لم يكن قطّ مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه، وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعلّل لوَجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأمّا أن يكون استُعمل وقتًا من الزمان كذلك، ثم انصُرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ"[٩٨].

فالكلام إلى هنا صريح بنقض ما فهمناه من التدرج والتغييرات التي أدرجها فيه. ولكن كلام القدماء لا يقوم بعضه مقام بعضه الآخر، فهو يقول بعد ذلك: "واعلم مع هذا أنّ بعض ما ندّعي أصليّته من هذا الفن قد يُنطق به على ما ندّعيه من حاله"، ثم يقول في تتمة الباب: "هذه الأصول المومأ إليها على أضرب: منها ما لا يمكن النطق به أصلاً ...، ومنها ما يمكن النطق به غيرَ أنّ فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه واطراحه إلا أن يشذ الشيء ُالقليل منه فيخرج على أصله منبهةً ودليلًا على أولية حاله..، ومنها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يُستعمل لا لثقله لكن لغير ذلك من التعويض منه أو لأنّ الصنعة أدت إلى رفضه"[٩٩].

فتجده ختم بما يخصص أول كلامه الذي جاء مطلقًا، فتجده قرر أخيرًا أنّ في الاستعمال –ويسميه النطق– ما يأتي على ما يدعيه النحاة، وأنّ فيه ما جاء عوضًا مما استثقل، أو لأنّ الصنعة رفضته. فالتعويض هو عين التدرج الذي استعمله في النصوص التي أوردنا أو في كثير منها على الأقل. ولك أن تسأل كيف للصنعة –وهي متأخرة النشأة– أن ترفض الشيء في النطق وهو متقدّم، إلا أن يكون قد أثبت مبدأ الاصطلاح والتواضع في نشأة اللغة؟

ومما يعضد الادعاء بأن القول باصطلاح اللغة والتواضع عليها هو المركوز في فكر ابن جني ليدير عليه بحثه التطبيقي أنه كرَّر في بعض كتبه الأخرى مقالته الأخيرة التي توافق مذهب الاصطلاح. فهو يقول في (سر الصناعة): "وبعض العرب إذا شدَّد الياء جعلها جيمًا... وقال:

حتى إذا ما أمْسَجَتْ وأمْسَجَا

يريد: أمسَتْ وأمْسَى. وهذا أحد ما يدل على ما ندّعيه من أنَّ أصل رَمَتْ: رمَيَتْ، ..وأمْسَتْ: أمْسَيَتْ. ألا ترى أنه لـــمّا أبدل الياء من (أمسيت) جيمًا، والجيمُ حرفٌ صحيح يحتمل الحركات ولا يَلحقه الانقلابُ الذي يلحق الياء والواو، صحَّحها كما يجب في الجيم..، فبهذا ونحوه استدل أهل التصريف على أصول الأشياء المغيَّرة..، ولولا ما ظهر من هذا ونحوه لمَا أقدموا على القضاء بأصول هذه الأشياء، ولمَا جاز ادعاؤهم إياها"[١٠٠]. فتجده يقرر التغيير في الاستعمال المسموع للمتكلم، وأن العلماء اعتمدوا على تغييرات حقيقية فيما ادعوه في غيرها.

وفي كتابه (التمام) يقول: "وفي هذا عندي أقوى دليل على صحة ما ندّعيه مِن أنّ العرب إذا هجَرَت أصلًا من الأصول وانصرفت عنه فإنها تَنويه وتعتقده، .. وأنّ ظهور

ما ظهر منها في بعض الأحوال دليلٌ على تقدير نظائره وإرادة مثله مما عدا استعماله"[١٠١].

وأخيرًا تأمَّلْ وصفَه لعمل عمارة بن عقيل –وهو ممن يُحتج به في العربية–: "يُحكَى عن عمارة بن عقيل من أنه قال في جمع (ريح): أرياح، حتى نُبِّه عليه، فعاد إلى أرواح. وكأنّ أرياحًا أسهل قليلًا؛ لأنه قد جاء عنهم قوله:

وعَلَيَّ مِن سُدَفِ العَشِيِّ رَيَاحُ

فهو بالياء لهذا آنَس..، فهم لا يزالون تسبُّبًا إليها، ونَجْشًا [أي بحثًا] عنها، واستثارةً لها، وتقرُّبًا ما استطاعوا منها"[١٠٢]. فهذه صورة لِلتغيير الذي يقع في اللغة تدرُّجًا فلا يَلتفت إليه المتكلم، لكن التواضع على اللغة بين المتكلمين لا يُقِرّ هذا التغيير فيردّ المتكلمَ عنه، وقد لا يقع هذا الردُّ فيَقِرّ التغييرُ لدى المتكلم ويَذيع في بيئته، وهذا هو عين تعريف التدرج الذي أوردناه في أول مبحث مفهوم التدرج.

الخاتمة

١–انتقال الآراء من المستوى النظري إلى مستوى الممارسة والتطبيق قد يهذبها أو يختصرها، كما أنه يُظهر تفاوتها في قدرتها على تفسير الظواهر وحل الإشكالات، ومدى تمكنها في ذهن القائل بها أو مجيزها.

٢–ليس من عادة القدماء جمعُ الرأي في المسألة في موضع واحد وإن اتسع كلامُه فيه وطال، وهذا يدل على صعوبة الإحاطة برأي الواحد منهم؛ لحاجتنا إلى جمع أقواله المبثوثة لإقامة صورة تامة أو شبه تامة لرأيه في المسألة الواحدة، وتزداد الصعوبة بزيادة مصنفات صاحب الرأي.

٣–تأصيل الوسائل الإجرائية والأدوات العلمية في علم النحو بالكشف عن الأساس الذي تقوم عليه يقوي نسبة الأقوال إلى العلماء ويضعّفها على نحو أقوى من النقول والنصوص، أو على الأقل بمستوى مساوٍ لها.

٤–انحسار الحاجة العلمية إلى موضوع المبحث لا يعني الإعراض عن دراسة جهود العلماء السابقين فيها، بل يبقى لذلك الجهد أهميتُه في الإبانة عن مناهجهم في النظر والتطبيق، وهي مناهج أثبتت جدواها في دراسة قضايا علمية معاصرة، كما أنها تعرض لنا اتجاه الحركة العلمية في حضارتنا والعوامل التي أثرت فيها وما حققوه فيها من إنجاز.

٥–ميدان التعليل النحوي ما زال قادرًا على تزويدنا بصورة حقيقية للفكر النحوي وروافده التي شكّلت شخصية النحاة وصاغت النحو العربي في مراحله المختلفة، بما للتعليل النحوي من صلات بعلوم أخرى مثل علم الكلام وغيره كما ظهر في تناول (كراهة توالي إعلالين)، على أن تكون دراسة التعليل بغير عين القبول والرفض المعيارية.

٦–ربطُ آراء النحاة بآراء غيرهم في العلوم الأخرى من معاصريهم وسابقيهم ولاحقيهم ربطًا غير متكلَّف يقدم لنا فهمًا أدق لتلك الآراء أحيانًا، لأنَّ في ذلك بيانًا للسياق الفكري العام لتلك الآراء يحفظها من الغلوّ أو الحطّ من مكانتها.

Abstract

An Introduction to a Grammarian's multiple perspectives;
An example from Ibn Jenni
By Hussain BuAbbas

The multiplicity of opinions is a well founded phenomenon in Arabic grammar. This research suggests that methods could be extracted from the applied side of grammar which could lead to what this grammarian chooses regarding this topic. However, from a theoretical level, several perspectives have been approved.

This falls within the implementation since it is a context affected by the intellectual establishment consciously from the author's side with intention or without intention from his side.

I have selected Ibn Jenni as an example for that since he discusses the concept of language creation and its origins, where he alluded to two well-known quotes: it is a Godly inspiration, and it is a term widely adopted amongst its people, and he did not select either one of those terms.

On the other hand, I found that, in applied grammar, he offers an abundant explanation of some language changes in the concept of progression. And progression refers to the situation where the speaker changes the image of the word or its composition over several stages and not at once.

And I found that utilizing this method proof that, in the topic of language origins, he selects the second quote, because it is that quote that coincides with the progression method that he adopts in explaining the language change in his books.

This research consists of an introduction and four sections: then the conclusion and its highlights

الهوامش

([1]) وهو غير صحيح، فإذا كانت جمعية باريس اللغوية حظرت مناقشة هذا الموضوع سنة ١٨٦٦ فإن أثر ذلك قد زال في العقود الأخيرة وظهرت دراسات مختلفة فيه تقدم عدة فرضيات. انظر: أولندر، لغات الفردوس، ص٢٥ وما بعدها، وموقع ويكيبيديا، مدخل: أصل اللغة.

([2]) وافي، د. علي عبد الواحد، نشأة اللغة عند الإنسان والطفل، ص٣٠

([3]) أرسطو، المنطق، كتاب العبارة ١٩أ١٦، ٢٩أ١٦، أفدته من: الطباطبائي، رسائل في الإنشاء والاعتبار، ص١٧٠.

([4]) اكتفيت بذكر بعض أدلة المقالة، دون الاسترسال باستقصائها، ولم أذكر ردود بعضهم على بعض؛ وذلك مذكور في أكثر المصادر التي في الحواشي.

([5]) في الرازي، المحصول في أصول الفقه ١٨١/١، وعنه في السيوطي، المزهر في علوم اللغة ١٦/١ قولٌ يَقرُب من التوقيف وليس به؛ لأنه يسكت عن أولية اللغة ويلتفت إلى علاقة الألفاظ بمعانيها؛ لأنه يذهب إلى أنّ الألفاظ تدل على معانيها بذواتها، وهو قول منسوب إلى عباد بن سليمان الصيمري المعتزلي. وهذا يوافق قول باحث معاصر اسمه عالم سبيط النيلي أقام على ذلك نظريته التي سمّاها اللغة الموحدة التي يرد بها اعتباطية العلاقة بين اللفظ ومعناه، ويذهب إلى أنّ المفردة في أول أمرها كانت علاقتها بالمعنى مقصودة مبررة؛ لأن الفونيمات التي تتكون منها بترتيب معين ذي صلة بالمعنى، غير أنّ ذلك غاب بالتغيرات التي مرت بها اللغات نتيجة رغبة المتكلمين في الاختصار وتنويع الكلمات في التعبير عن المعنى الواحد، فنتج تعدد معاني المفردة فغاب المعنى الأول الذي تظهر فيه القصدية. ،وهو يدخل نظريته أكثر تفصيلًا مما

ذكرت هنا، وقد عرضها في كتب عدة، أولها: اللغة الموحدة ٧١-١١٤، وكذلك كتابه: الحل القصدي للغة في مواجهة الاعتباطية.

(٦) الغزالي، المستصفى، ص١٨١، والرازي، المحصول ١٨١/١، والرازي، تفسير الرازي ١٧٥/٢، والسيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو ص٣١، والسيوطي، المزهر ١٦/١، والحلي، ابن المطهر، مبادئ الوصول إلى علم الأصول ص٥٨.

(٧) الجاحظ، الحيوان ١١١/٥، والواحدي، التفسير البسيط ٣٤٢/٢، والواحدي، التفسير الوسيط ١١٦/١، وابن فارس، الصاحبي ص١٤، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١١٠/١، والشريف المرتضى، أمالي المرتضى ٧٠/٢، وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم ٦٢٤/٨، والزمخشري، الكشاف ١٢٦/١، وبعضهم عرض للأمر في تفسيره آية البقرة الآتية. ولكن القائلين بالتوقيف ليسوا على قول واحد في التفصيل، فمنهم من يذهب إلى أن الله علّم آدم كل شيء وكل اللغات، ومنهم من يذهب إلى أنه علمه ما يحتاج إليه في حياته وما في زمانه، ثم تدرج الأمر فيمن بعده، ومنهم من يقول غير ذلك.

(٨) على الترتيب: سورة البقرة:٣١، والنجم: ٢٣، والروم: ٢٢. وقد أورد السيوطي في المزهر ٢٩/١ آثارًا عن بعض الصحابة والتابعين تجري في مساق هذا القول.

(٩) الفارابي، شرح كتاب العبارة ص١١، وابن سينا، العبارة من منطق الشفاء ص١٢، والغزالي، المستصفى ص١٨١، والرازي، المحصول ١٨٣/١، والسيوطي، المزهر ١٦/١، والحلي، مبادئ الوصول ص٥٨. وقد نقل السيوطي في المزهر ٢٠/١ عن أبي الفتح بن برهان أنّ الاصطلاح مذهب المعتزلة، وهذا لا يصح على إطلاقه؛ لأن بعضهم توقف، وبعضهم لازمُ قوله لا يتسق مع الاصطلاح كما مر في قول عباد بن سليمان، وسأعرض لهذا قريبًا.

(١٠) سورة إبراهيم: ٤.

(١١) الطباطبائي، رسائل في الاعتبار والإنشاء ص١٧١-١٧٢، وقد اختلط فيه نص الفارابي بألفاظ صاحب الرسائل، وكلام الفارابي في كتاب الحروف ص١٣٥-١٣٨، وهو أطول مما ذكرت.

(١٢) انظر مقالة أنَّ الأصل أصواتُ الطبيعة في ابن جني، الخصائص ٤٧/١-٤٨، وعنه في السيوطي، المزهر ١٤/١، ومن المحدثين ذَكَرها د. علي وافي في نشأة اللغة ص٤٠، ووجدها تتفق مع مراحل الارتقاء اللغوي عند الطفل وكذلك مع ما نعرفه عن خصائص لغات الأمم البدائية، في حين أنّ السبزواري في مواهب الرحمن ١٦٥/١ يرى في ذلك تعسفًا سواء كانت الأصوات بدأت بدلالة وضعية بالتكرار أو نشأت بالفطرة.

(١٣) الرازي، المحصول ١٨٢/١، والسيوطي، المزهر ١٦/١.

(١٤) الرازي، المحصول ١٨٩/١.

(١٥) ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام ٣٠/١.

(١٦) الرازي، المحصول، والسيوطي، المزهر.

(١٧) الغزالي، المستصفى ص١٨٢.

(١٨) السيوطي، المزهر ١٦/١.

(١٩) ابن جني، الخصائص ٤١/١.

(٢٠) السابق ٤٨/١. والمكثور: المغلوب في الكثرة.

(٢١) السابق ٥٤/١.

(٢٢) السابق ٤٨/١.

(٢٣) السابق ٣٠/٢. وكذلك فعل بتفصيل في ٢٣٩/١.

(٢٤) الجاحظ، الحيوان ١١١/٥.

(٢٥) الرازي، تفسيره ١٧٥/٢، وانظر السيوطي، المزهر، والطباطبائي، مفاتيح الأصول ص١-٤. وبعد ذلك قال القاضي عبد الجبار ت ٤١٥ بالمواضعة كما في كتابه المغني ١٨٦/٥، ولعلها ذاعت بين المعتزلة مما يفسّر حكاية السيوطي في المزهر ٢٠/١ عن أبي الفتح بن برهان أنّ الاصطلاح قول المعتزلة.

(٢٦) انظر مثلاً: أبوعلي، الحجة للقراء السبعة ٢٢٦/٢، وابن جني، الخصائص ٤٧٢/٢، وابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٥٦، وابن مالك، شرح التعريف بضروري التصريف ص٢٠٩.

(٢٧) ابن جني، الخصائص ٣٤٩/٢.

(٢٨) سيبويه، الكتاب ١٥٧/٢-١٥٨.

([٢٩]) السابق ٢٩٣/١، والتقدير في السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٦٥/٥. وانظر في سيبويه، الكتاب ٥٥٣/٣ ما قاله سيبويه في (جاءٍ) وما نقله في٣٧٧/٤ عن الخليل في (شاكٍ)، وبيانه في أبي علي، التكملة ص٢٦٤، وابن عصفور، الممتع الكبير ص٣٢٧.
([٣٠]) سيبويه ، الكتاب ١٠٤/٢-١٠٥.
([٣١]) السابق ٩٥/٢. وانظر مثالًا آخر في ٨٠/٢.
([٣٢]) سورة الروم: ٢٤.
([٣٣]) ابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٥٦.
([٣٤]) سورة الفرقان: ٦٠.
([٣٥]) العكبري، التبيان في إعراب القرآن ص٩٩٠، وعنه في السمين الحلبي، الدر المصون ٤٩٤/٨. وانظر: ابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٤٥.
([٣٦]) أخّرت الفراء عن الأخفش على الرغم من تقدم الفراء في الوفاة؛ لأنهم ذكروا أسبقية كتاب الأخفش عليه في التأليف. انظر القفطي، إنباه الرواة ١٤/٣.
([٣٧]) سورة البقرة: ١٧.
([٣٨]) الفراء، معاني القرآن ١٥/١.
([٣٩]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٢٠٢/٤.
([٤٠]) ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه ص٤٩٤.
([٤١]) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١٤٦/١٢.
([٤٢]) أبوعلي، الحجة للقراءات السبع ٤٤/٢.
([٤٣]) أبوعلي، الشعر ص٣٢٣-٣٢٤، وكذلك قال في أبوعلي، الحجة ٢٦٧/١، وانظر أمثلة أخرى للتدريج في الأخير ٤٨/٢، ٢٢٦، ٢٥٣/٣.
([٤٤]) انظر ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ٧/١، وأبوحيان، البحر المحيط ١١/٤، والسمين، الدر المصون ٤٠٤/٤، والزركشي، البرهان في علوم القرآن ١٣٨/٣، وابن هشام، مغني اللبيب ٣٧٦/٦، والرعيني (ت٧٧٩)، اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر ص١٤٢، وديكنقوز، شرح مراح الأرواح في علم الصرف ص١٠٩.
([٤٥]) أيوب، د. أيوب، الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية، ص١٥٢.
([٤٦]) السابق ص١٤٠.
([٤٧]) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية ص٥٢، وانظر أمثلة أخرى فيه ص٣٩، ٦٩، ١١٧.
([٤٨]) أيوب، د. أيوب، الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية ص١٤٨. وانظر أمثلة أخرى فيه ص١٣٧، ١٤٩.
([٤٩]) عبد التواب، د. رمضان، التطور اللغوي ص١٧١-١٧٦.
([٥٠]) عبد التواب، د. رمضان، بحوث ومقالات في اللغة ص٥٩-٦١. وانظر أمثلة الأخرى في: وافي، د. علي، اللغة والمجتمع ص٨٤ وما بعدها.
([٥١]) ابن جني، الخصائص ٨١/٢.
([٥٢]) السابق ٢٢٠/٢.
([٥٣]) السابق ٨٠/٢-٨١
([٥٤]) ابن جني، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ص٦٩.
([٥٥]) وقريب منه كذلك ما في: ابن جني، سر صناعة الإعراب ص١٨٨.
([٥٦]) ابن جني، الخصائص ٣٥٢/١.
([٥٧]) السابق ٨٠/٢.
([٥٨]) ابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل ص١٨.
([٥٩]) ابن جني، الخصائص ٢١٤/١.
([٦٠]) السابق ٣٥٢/١.
([٦١]) السابق ٤٧٤/٢.
([٦٢]) السابق ٢٢١/٢.
([٦٣]) السابق ٤٧٣/٢-٤٧٤.
([٦٤]) سلفت الإشارة إلى فعل د. رمضان عبد التواب في بحوث مقالات في اللغة ص٥٩-٦١.
([٦٥]) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢١٢/١. وفيه مثال آخر.

(٦٦) شرح محقق التنبيه ألفاظ البيت: قرَّى وسحبل: موضعان، الولايا: جمع الوَلِيّة وهي البرذعة يكنَّى بها عن الضعفاء، المباسل: المحارب المتنكر.
(٦٧) ابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٢٦، وقد أعدت ترتيب كلام ابن جني ليتضح التدرج فيه.
(٦٨) ابن جني، الخصائص ٢٩٧/٢-٢٩٨.
(٦٩) السابق ٣٥٣/١.
(٧٠) سورة سبأ: ٣٣.
(٧١) ابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٥٢-٥٤، والكلام ملخص.
(٧٢) ابن جني، الخصائص ٣٥٦/١.
(٧٣) السابق ٣٦/٣.
(٧٤) السابق ٣٥٧/١.
(٧٥) سورة البقرة في موضعين: ٤٨، ١٢٣.
(٧٦) ابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٤٤-٤٥، ومثله في الآية في ابن جني، الخصائص ٤٧٥/٢.
(٧٧) نسب ابنُ الشجري هذا إلى الكسائي، ولا يَبعد أنّ أحدهما أخذه من الآخر. انظر ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ٦/١.
(٧٨) ابن جني، الخصائص ١٧٨/٢.
(٧٩) الرضي، شرح الشافية ٩٤/٣. ونقلُه عن أبي علي يوافق نقل ابن جني عنه في سر صناعة الإعراب ص٤٦٤.
(٨٠) أبوعلي، الحجة للقراء السبعة ٥٦/١.
(٨١) ابن جني، المنصف ١٢٥/١.
(٨٢) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٧٩/١.
(٨٣) ابن جني، الخصائص ٤٩٠/٢.
(٨٤) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف ص٣٢٧.
(٨٥) الرضي، شرح الشافية ٩٣/٣.
(٨٦) ديكنقوز، شرح مراح الأرواح ص١٥٦.
(٨٧) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف ص١٧٠.
(٨٨) ابن مالك، شرح الكافية الشافية ص٢١٣١.
(٨٩) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف ص١٧٠، وابن مالك، شرح الكافية الشافية ص٢١٣١.
(٩٠) الرضي، شرح الشافية ٩٣/٣، وفيها أمثلة أخرى.
(٩١) انظر مثلًا: ابن جني، مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها ص١١١، وابن جني، الخصائص ١٦٠/١، ٣٩٣، ٤٩٠/٢، وابن جني، سر الصناعة ص٤٦٤، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ص٨٠٨، وغير ذلك كثير.
(٩٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية ص٢١٣١.
(٩٣) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٦٤٨، وانظر السابق، وابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف ص١٧٠.
(٩٤) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٢٦٤/٢-٢٦٥.
(٩٥) ابن جني، مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها ص٤٣١.
(٩٦) أبوعلي، الإيضاح العضدي ص٢٠٢. وانظر قول سيبويه في الكتاب ٢٩٣/١: "ولزمتْ كراهية أن يُجحِفوا بها". وانظر مثالاً آخر في: عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص٣٦٤.
(٩٧) بل أحيانا يصعب مع صاحب الكتاب الواحد الكبير كسيبويه، انظر تجربة الأستاذ محمد عبدالخالق عضيمة معه في كتابه (فهارس كتاب سيبويه ودراسة له) ص١١.
(٩٨) ابن جني، الخصائص ٢٥٦/١-٢٥٩.
(٩٩) السابق ٢٦٢/١-٢٦٤.
(١٠٠) ابن جني، سر الصناعة ص١٧٦-١٧٨.
(١٠١) ابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبوسعيد السكري ص١٣٣. و(عدا) فعل يتعدى بنفسه وبالحرف عن، والمعنى: ترَكَه.

([١٠٢]) ابن جني، الخصائص ٣٥٧/١. وانظر أيضا فيه ٣٣/٢، وقوله عن اللغة في ٢٤٥/١: "وإن كانت شيئًا اصطلحوا عليه .. وكذا ينبغي أن يُعتقد ذلك منهم".

المصادر والمراجع:

- ابن إياز، الحسين بن بدر، شرح التعريف بضروري التصريف، تحقيق د. هادي نهر ود. هلال ناجي، دار الفكر، الأردن، ط أولى ٢٠٠٢.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، التمام في تفسير أشعار هذيل، تحقيق أحمد القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني بغداد
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، تحقيق د. حسن هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويت، ط أولى ٢٠٠٩.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة، ط ثالثة ١٩٨٦-١٩٨٨
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط أولى ١٩٨٥
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، قرأه وشرحه وعلق عليه مروان العطية وشيخ الراشد، دار الهجرة بيروت ط أولى١٩٨٨
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب، تحقيق على النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٤
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، تحقيق د. حسين بوعباس، مركز الملك فيصل، الرياض، ط أولى ٢٠١٠.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ط أولى١٩٥٤
- ابن حزم، علي الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، نشرها زكريا علي يوسف عن نسخة نشرها أحمد شاكر١٣٤٥، مطبعة العاصمة القاهرة.
- ابن درستويه، عبد الله بن جعفر، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٨
- ابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق مجموعة من الأساتذة، معهد المخطوطات، ط أولى١٩٥٨
- ابن سينا، العبارة: منطق الشفاء، تحقيق محمود الخضيري، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط أولى١٩٩٦
- ابن فارس، أحمد، الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة
- ابن مالك، محمد بن عبد الله الجياني، إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق محمد المهدي سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط أولى ٢٠٠٢.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله الجياني، شرح الكافية الشافية، حققه د. عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى ودار المأمون للتراث ط أولى١٩٨٢
- ابن هشام، عبدالله بن يوسف الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط أولى ٢٠٠٠
- أبوحيان، محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٣
- أبوعلي، الحسن أحمد الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ط ثانية١٩٨٨
- أبوعلي، الحسن بن أحمد الفارسي، التكملة، تحقيق د. حسن فرهود، جامعة الرياض ط أولى١٩٨١
- أبوعلي، الحسن بن أحمد الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، ط ثانية ١٩٩٣

– أبوعلي، الحسن بن أحمد الفارسي، الشعر، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ط١ سنة١٩٨٨م
– الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٨٧
– أولندر، موريس، لغات الفردوس، ترجمة د جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط أولى ٢٠٠٧.
– أيوب، د. عبد الرحمن، الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت العدد ١١، المجلد ٣، ١٩٨٣.
– برجشستراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ثالثة ٢٠٠٣.
– الجاحظ، عمرو بن بحر، الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت ١٩٩٦
– الحلي، ابن المطهر، مبادئ الوصول إلى علم الأصول، تعليق وتحقيق عبد الحسني البقال، مكتب الإعلام الإسلامي، طهران، ١٤٠٤.
– ديكنقوز أو دنقوز، شمس الدين أحمد، شرح مراح الأرواح في علم التصريف، (وبهامشه: الفلاح في شرح المراح لابن كمال باشا، وهما مطبوعان بعنوان: شرحان على مراح الأرواح) مصطفى الحلبي وأولاده بمصر، ط ثالثة ١٩٥٩.
– الرضي، محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، حققه محمد نور الحسن وصاحباه، دار الكتب العلمية بيروت لبنان (مصورة عن النشرة القديمة)
– الرازي، فخر الدين، تفسير الرازي (التفسير الكبير)، مركز النشر بمكتب الإعلام الإسلامي قم (مصورة عن نشرة الصاوي ١٩٣٣ القديمة)
– الرازي، فخر الدين، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق د. طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثانية ١٩٩٢.
– الرعيني، أحمد بن يوسف الغرناطي، اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، تحقيق عبد الله حامد النمري، ماجستير بكلية الشريعة بجامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٩٨٢.
– الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط أولى ١٩٩٤
– الزركشي، محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط أولى٢٠٠٤
– الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٦(مصورة عن طبعة البابي الحلبي)
– السبزواري، عبد الأعلى، مواهب الرحمن في تفسير القرآن، مؤسسة أهل البيت، بيروت، ط ثانية ١٩٨٨.
– السمين، أحمد بن يوسف الحلبي، الدر المصون، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط أولى ١٩٨٦
– سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب؛ كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط ثالثة ١٩٨٨
– السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق د. رمضان عبد التواب وآخرين، ج١ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦، والأجزاء التالية في سنوات أخرى.
– السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق د. أحمد قاسم عميد كلية اللغة العربية بالزقازيق.
– السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة، شرح وتعليق محمد جاد المولى وزميليه، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧
– الشريف المرتضى، علي بن الحسين، أمالي المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي بيروت، ط ثانية١٩٦٧
– الطباطبائي، طالب سيد هاشم، رسائل في الإنشاء والاعتبار، تحقيقات تراثية في فلسفة اللسان والاجتماع، ط أولى ٢٠١٤.

– الطباطبائي، محمد، مفاتيح الأصول، ط حجرية ١٢٢٩هـ.
– عبد التواب، د. رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ثانية ١٩٨٨.
– عبد التواب، د. رمضان، التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ثانية١٩٩٥
– عضيمة، محمد عبد الخالق، فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، ط أولى ١٩٧٥.
– عفيفي، د. أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٩٩٦.
– العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة
– الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى في علم الأصول، صححه محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٦.
– الفارابي، شرح كتاب العبارة، ضمن المنطقيات للفارابي المجلد الثاني، تحقيق محمد تقي دانش، منشورات مكتبة المرعشي، قم ١٤٠٩.
– الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور (مصورة عن نشرة دار الكتب).
– القاضي، عبد الجبار الهمداني، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق محمود الخضيري وأمين الخولي وآخرين، وزارة الثقافة والإرشاد القومي وغيرها، مصر، ١٩٦٥ وغيرها.
– القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية، ط أولى ١٩٨٦
– النيلي، عالم سبيط، الحل القصدي للغة في مواجهة الاعتباطية، دار المحجة البيضاء، بيروت، ط أولى ٢٠٠٧.
– النيلي، عالم سبيط، اللغة الموحدة، نشر وتوزيع مكتبة بلوتو، بغداد، ١٩٩٩.
– الواحدي، التفسير البسيط، تحقيق د. محمد بن صالح الفوزان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤٣٠.
– وافي، د. علي عبد الواحد، اللغة والمجتمع، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
– وافي، د. علي عبد الواحد، نشأة اللغة عند الإنسان والطفل، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.